النشرة الإخبارية
لمنظمة العفو الدولية
سبتمبر/أيلول ١٩٩٣
September 1993

بوليفيا

# إدانة الرئيس السابق بتهمة الإبادة الجماعية

**بعد محاكمة استغرقت سبع سنوات، أدين الرئيس البوليفي السابق الجنرال لويس غارثيا ميزا و٤٠ آخرون ممن «تعاونوا» مع حكومته العسكرية، ومن بينهم وزراء سابقون وأفراد في أجهزة شبه عسكرية، بتهم شملت الإبادة الجماعية واغتيال بعض المعارضين السياسيين في مطلع الثمانينيات. وقد حُكم على هؤلاء المتهمين في إبريل/نيسان بالسجن لمدد متفاوتة بلغ أقصاها ٣٠ عاماً.**

في ختام المحاكمة الجماعية، التي عرفت باسم «قضية المسؤوليات»، والتي أجريت في مدينة سوكري، أصدرت المحكمة العليا البوليفية في ٢١ إبريل/نيسان حكماً غيابياً بمعاقبة كل من الرئيس السابق لويس غارثيا ميزا ووزير الداخلية السابق لويس أرسي غوميز، بالسجن لمدة ٣٠ عاماً، وهي أقصى عقوبة سجن يجيزها القانون البوليفي، مع حرمانهما من حق الحصول على عفو أو إفراج مبكر لحسن السير والسلوك.

وكان الجنرال لويس غارثيا ميزا قد فر من قبضة العدالة في عام ١٩٨٩، وظل مختبئاً منذ ذلك الحين. كما تم تسليم وزير الداخلية السابق لويس أرسي غوميز إلى السلطات بالولايات المتحدة الأمريكية في العام نفسه. وقد ذكرت المحكمة العليا البوليفية في منطوق حكمها أن الحكومة هي المنوطة بالمطالبة بإعادة الوزير السابق من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يقضي عقوبة بالسجن بتهمة الاتجار في المخدرات. وحتى الآن لم يدخل السجن إلا ١٠ ممن أدينوا، بينما لا يزال كثيرون آخرون مطلقي السراح، لم يقبض عليهم ولا تعرف أماكن وجودهم.

**صور بعض الضحايا يحملها أقاربهم المتظاهرون أمام المحكمة العليا حيث أجريت المحاكمات فيما عرف باسم «قضية المسؤوليات»** © برسبشيا

وتضمن قرار المحكمة إدانة عدد من أفراد الجماعات شبه العسكرية، التي تدعمها الحكومة، بتهمة الاشتراك في هجمات قُتل خلالها بعض النقابيين والمعارضين السياسيين، وقد صدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدد تتراوح ما بين ٢٠ و٣٠ عاماً. كما حُكم على بعض الوزراء السابقين في حكومة الجنرال غارثيا ميزا بالسجن لمدد لا تقل عن عامين، بتهمة خرق الدستور، كما عُوقب بعضهم بأحكام إضافية بتهمة ارتكاب جرائم مالية.

وقد شملت التهم الموجهة إلى المتهمين القيام بتمرد مسلح، واغتيال بعض المعارضين السياسيين، والإبادة الجماعية، وتشكيل مجموعات مسلحة غير نظامية، وسوء استخدام الأموال العامة.

والجدير بالذكر أن منظمة العفو الدولية سبق وأعربت عن قلقها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في ظل الحكم العسكري، خلال الفترة من يوليو/تموز ١٩٨٠ إلى أغسطس/آب ١٩٨١ .

وكانت منظمة العفو الدولية قد أوفدت الدكتور إدغاردو كارفالو، وهو قاض من أوروغواي، لحضور جلسة المحاكمة الختامية، التي أصدرت خلالها المحكمة العليا أحكامها المتميزة هذه. وقد رفضت المحكمة حجة «وجوب إطاعة الأوامر» التي تذرع بها بعض المدعى عليهم، وقضت بعدم وجوب إطاعة الأوامر التي تتناقض مع دستور البلاد.

تركيا

# الشرطة تعذب القرويين في درجة حرارة تحت الصفر

**اضطر أربعة قرويين على الأقل لإجراء جراحات لبتر أصابع أقدامهم أو أقدامهم بأكملها، إثر تعرضهم للضرب بالفلقة (الضرب على باطن القدمين) ومعاناتهم من البرد القارس عقب اعتقالهم في بلدة أورمانيتشي بجنوب شرقي تركيا في فبراير/شباط.**

وكان القرويون الأربعة قد اتُهموا بإطلاق النار على القوات الحكومية أثناء إحدى الحملات الأمنية على أورمانيتشي، واحتجزتهم الشرطة المحلية في البلدة لمدة ١٢ يوماً في درجة حرارة تحت الصفر دون السماح لهم بارتداء أحذية أو ملابس ملائمة تقيهم برودة الجو. كما ادعى القرويون الأربعة أنهم تعرضوا للتعذيب بالصدمات الكهربائية ولانتهاك أعراضهم باستخدام العصي والزجاجات، كما أُجبروا على أكل الغائط واحتساء البول والنفط.

ومن جهة أخرى، أصدرت منظمة العفو الدولية مؤخراً تقريراً ذكرت فيه أن القرويين الذين وقعوا في الأسر خلال الصراع الدائر بين القوات الحكومية ومقاتلي «حزب العمال الكردستاني» قد تعرضوا في كثير من الأحيان لمعاملة وحشية على أيدي قوات الأمن. كما رصد التقرير رصداً موثقاً تزايد عدد السجناء والمدنيين الذين زُعم أنهم قُتلوا على أيدي مقاتلي «حزب العمال الكردستاني»، مما يعد خرقاً واضحاً للقانون الإنساني.

• راجع: الوثيقة بعنوان: تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان ضد القرويين الأكراد.

السودان

# مصرع مئات في هجوم انتقامي

**قام أحد الفصائل المتناحرة في صفوف «الجيش الشعبي لتحرير السودان» بارتكاب مذبحة في إبريل/نيسان، راح ضحيتها حوالي ٢٠٠ من القرويين المنتمين إلى قبيلة «نوير»، والمقيمين في المنطقة المحيطة ببلدة أيود، وبينهم كثير من النساء والأطفال. وقد وُضع بعض الضحايا في أكواخ موصدة ثم أضرمت فيها النيران حتى فارقوا الحياة، بينما قُتل آخرون رمياً بالرصاص.**

وكان «الجيش الشعبي لتحرير السودان» قد ظل لسنوات عديدة يسيطر سيطرة فعلية على معظم مناطق جنوبي السودان، متحدياً بذلك الحكومة السودانية. وأدى تزايد الصراعات في صفوف «الجيش الشعبي» إلى انقسامه في أغسطس/آب ١٩٩١ إلى فصيلين وفقاً للانتماءات العرقية في المقام الأول.

وفور حدوث الانشقاق، قامت قوات من قبيلة «نوير»، موالية لقيادة «فصيل الناصر» المنشق باجتياح القرى التي تسكنها قبيلة «الدينكا» في المنطقة التي تعد معقل العقيد جون قرنق، زعيم الفصيل الرئيسي في «الجيش الشعبي»، والذي يعرف حالياً باسم «فصيل توريت». ويحتمل أن يكون زهاء ٢٠ ألف من المدنيين العزل قد لقوا مصرعهم في هذه العملية.

أما المذبحة التي جرت في إبريل/نيسان، فقد نفذتها قوات «فصيل توريت» على سبيل الانتقام، فيما يبدو، لأعمال القتل التي وقعت عام ١٩٩١ . فقد هاجمت قوات «توريت» اجتماعاً كان يعقده «فصيل الناصر» مع فصيل ثالث منشق على «الجيش الشعبي». وعندما حاولت قيادة فصيل الناصر الهرب، طاردتها قوات «توريت» عبر القرى التي تسكنها قبيلة «نوير» بالقرب من بلدة أيود، وقامت بقتل كل من تجمده في طريقها شر قتلة.

ففي قرية باغو، أُجبرت ٣٢ امرأة على الوقوف في صف واحد ثم أُطلقت النار على رؤوسهن، كما وُضع ١٨ طفلاً في كوخ وأغلقت أبوابه ثم أضرمت فيه النار عمداً حتى فارق هؤلاء الأطفال الحياة، وأُردي ثلاثة أطفال بالرصاص وهم يحاولون الفرار. وفي قرية بايوي، قُتلت ٣٦ امرأة حرقاً في إحدى حظائر الماشية، حسبما ورد، بينما قُتلت تسع نساء أخريات ضرباً بالهراوات. وفي قرية باثاي ذُبح ما يقرب من ١٠٠ شخص ذبحاً.

هذا، وتعرب منظمة العفو الدولية عن شجبها لأعمال القتل المتعمد والتعسفي على أيدي مختلف فصائل «الجيش الشعبي لتحرير السودان». وتحث المنظمة هذه الفصائل على الالتزام بمبادئ القانون الإنساني فيما يتعلق بحالات الصراع الداخلي المسلح، وكذلك على ضمان عدم وقوع أي من أعمال القتل المتعمد والتعسفي أو غير ذلك من الانتهاكات الجسيمة.

# ساعد بقلمك في الإنسانية إخوة لك

# مناشدات عالمية

**إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين نعرض حالاتهم فيما يلي. بوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعادة الحرية لأحد ضحايا «الاختفاء»، أو الحيلولة دون إعدام شخص ما.**
**الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها قيمتها ووزنها.**

## السودان

***بارمينا شوت أرو Parmena Chot Arou: موظف يبلغ من العمر ٥٥ عاماً ومن سكان العاصمة السودانية الخرطوم، وقد «اختفى» عقب القبض عليه في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١ . وتدعي السلطات أنه أفرج عنه بينما تخشى عائلته من احتمال أن يكون رهن الاعتقال أو أنه قتل على أيدي رجال الأمن الذين قبضوا عليه.***

يتمي بارمينا شوت أرو إلى قبيلة «الدينكا» وينحدر من جنوب السودان، وهو متزوج ولديه خمسة أطفال. وقد ظل يعيش ويعمل في مدينة الخرطوم لما يزيد عن ٣٠ عاماً، لم يكن له خلالها أي نشاط سياسي. وكانت حياته تسير هادئة حتى انقلبت فجأة رأساً على عقب يوم ١٩ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١، حين قام عدد من رجال الأمن المسلحين بإلقاء القبض عليه في محل عمله في الخرطوم بحري، ثم اقتادوه إلى منزله الكائن في ضاحية دورو شاب بالخرطوم، وفتشوه بحثاً عن وثائق، فيما يبدو، ولكنهم لم يجدوا شيئاً، فأعادوا بارمينا شوت أرو ثانية إلى سيارتهم وانطلقوا بها، وثم تشاهده أسرته ولم تتلق أنباء عنه منذ ذلك الحين.

وفي أعقاب المساعي المتكررة من جانب أفراد عائلة أرو ومحاميه لمعرفة مكانه أو والاتصال به، أعلنت سلطات الأمن في مارس/آذار ١٩٩٢ أنه تم الإفراج عن أرو بعد ١٢ يوماً فقط من القبض عليه. ومع ذلك لم تستطع السلطات الإفصاح عن المكان الذي احتجز فيه أو تبرير عدم اتصاله بعائلته.

ولا تُعرف أسباب القبض على بارمينا شوت أرو، ولكن السلطات في الخرطوم كانت في بعض الأحيان تستهدف أهلي الجنوب بوجه خاص، للاشتباه في أنهم يدعمون سراً المعارضة المسلحة الممثلة في «الجيش الشعبي لتحرير السودان»، والذي يسيطر على معظم مناطق الجنوب ويخوض صراعاً مسلحاً ضارياً ضد الحكومة. إلا أن بارمينا شوت أرو لم يكن ضالعاً في أية أنشطة سياسية، بل ولم يعد إلى مسقط رأسه في جنوب البلاد منذ أن وفد إلى الخرطوم وهو في التاسعة عشر من عمره.

وقد قدمت عائلة أرو التماسات إلى السلطات الأمنية وإلى رئيس المحكمة العليا من أجل إحضار أرو، ولكن السلطات تقاعست عن إيضاح مصيره.

يُرجى كتابة مناشدات تدعو السلطات إلى إيضاح مصير بارمينا شوت أرو والتحقيق في ملابسات القبض عليه و«اختفائه» فيما بعد، ثم إرسالها إلى:
الفريق عمر حسن أحمد البشير
رئيس مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني
صندوق بريد ٢٨١
الخرطوم/السودان.

## إندونيسيا/تيمور الشرقية

***غاسبار لويس خافيير كارلوس Gaspar Luis Xavier Carlos: موظف في أحد المصارف، ومن سكان كوبانغ في تيمور الغربية، وألقي القبض عليه في ٣ سبتمبر/أيلول ١٩٩٢ ثم «اختفى» بعد ذلك، وتخشى أسرته أن يكون قد قتل.***

كان غاسبار لويس خافيير كارلوس ضمن عشرات النشطاء السياسيين من أهالي تيمور الشرقية، والذين قُبض عليهم في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول ١٩٩٢ .

وجاءت هذه الاعتقالات في أعقاب القبض على سياسي قيادي آخر يُدعى أغوستينو بريرا في ١٩ أغسطس/آب ١٩٩٢، حيث كانت في حوزته وثائق وأوراق شخصية تم الاستيلاء عليها وقت القبض عليه، ويُحتمل أن يكون قد تعرض للتعذيب لإجباره على الكشف عن أسماء نشطاء سياسيين آخرين.

وكان أغوستينو بريرا ضمن عشرة من النشطاء الذين فروا من تيمور الشرقية في النصف الأول من عام ١٩٩٢ هرباً من المضايقات من جانب السلطات العسكرية وتجنباً لمحاكمته، في أعقاب المذبحة التي وقعت في بلدة ديلي في عام ١٩٩١، عندما أطلقت قوات الأمن النار على حشد من المتظاهرين السلميين، مما أدى إلى مصرع عدد من المدنيين العزل يقدر بنحو ١٠٠ شخص على الأقل، وربما بلغ ٢٥٠ شخصاً.

ويُعتقد أن بعض هؤلاء الأشخاص العشرة قد لجأوا، بعد رحيلهم عن تيمور الشرقية، إلى الاختباء في بلدة كوبانغ في تيمور الغربية، حيث أقاموا على ما يبدو في منزل غاسبار لويس خافيير كارلوس، ثم لجأ سبعة منهم، في ٢٣ يونيو/حزيران ١٩٩٣، إلى سفارتي فنلندا والسويد في جاكارتا طلباً للحماية.

وقد داهمت السلطات العسكرية منزل غاسبار لويس خافيير كارلوس بعد ساعات قلائل من اقتياد أغوستينو بريرا إلى الحجز، ولكنه نجح في الإفلات من الاعتقال. وبعد أسبوعين تم العثور عليه ثم احتجز على ما يبدو في عزلة تامة عن العالم داخل سجن كوليرا في ديلي.

ويُذكر أن بعض الذين قُبض عليهم في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول ١٩٩٢، ومن بينهم شقيق غاسبار كارلوس، قد تعرضوا للتعذيب أثناء وجودهم رهن الاعتقال الذي لم تقر به السلطات، كما يحتمل أن يكون غاسبار كارلوس قد تعرض للتعذيب هو الآخر. وقد «اختفى» منذ القبض عليه، وتخشى عائلته أن يكون قد قُتل.

يُرجى كتابة مناشدات تطالب بتوضيح مصير غاسبار لويس خافيير كارلوس ومكان وجوده فوراً، ثم إرسالها إلى:

President Suharto / Istana Negara / Jakarta / Indonesia

**إفراج**

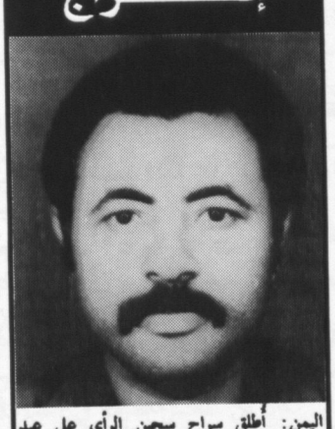

**اليمن: أُطلق سراح سجين الرأي علي عبد الفتاح هاشم في أواخر يونيو/حزيران، ولكن لم تُسقط التهم الموجهة إليه.**

## طاجيكستان

***ميرزا نزار إمام نزاروف Mirzonazar Imomnazarov: مهندس معماري يبلغ من العمر ٤٢ عاماً، وقد «اختفى» في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ بعد أن اعتقله أشخاص مسلحون.***

في ١٤ ديسمبر/كانون الأول، كان ميرزا نزار إمام نزاروف في طريق عودته من عمله إلى منزله في العاصمة دوشنبه بصحبة اثنين من زملائه، عندما قام رجال مسلحون، يُعتقد أنهم من عملاء «الجبهة الشعبية» بإيقاف سيارتهم، ثم ألقى المسلحون القبض على إمام نزاروف بعد أن عرفوا أنه ينتمي إلى جماعة بامير العرقية وينحدر من منطقة غورنو باداخشان الواقعة شرقي طاجيكستان.

أما زميلا إمام نزاروف، وأحدهما من أصل عرقي أوزبكي والآخر من أصل طاجيكي، فقد أُخلي سبيلهما. وذكر شهود عيان أنهم رأوا المسلحين الذين قبضوا على إمام نزاروف وهم يقتادونه صوب ضاحية ريغار غربي دوشنبه. ولم ترد أية أنباء عنه منذ ذلك الحين.

والجدير بالذكر أن إمام نزاروف واحد من عشرات الأشخاص الذين ورد أنهم «اختفوا» أو أُعدموا خارج نطاق القضاء في دوشنبه بعد استيلاء القوات الحكومية على هذه المدينة من القوات المؤيدة لتحالف يضم بعض قوى المعارضة، في ١٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ .

وفي الأسابيع التالية لسقوط المدينة في قبضة القوات الحكومية، شن عملاء «الجبهة الشعبية» حملات لفحص وثائق الهوية وتفتيش البيوت بيتاً بيتاً، بحثاً عن الأشخاص الذين ينحدرون من المناطق التي تتعاطف مع المعارضة، ومن بينها منطقة باداخشان، بغرض القبض عليهم أو إعدامهم دون محاكمة، حسبما ورد.

هذا، وقد نفت حكومة طاجيكستان تورط القوات التابعة لها في أية إعدامات خارج نطاق القضاء أو أية حالات «اختفاء»، واتهمت العصابات الإجرامية بارتكاب مثل هذه الأعمال.

يُرجى كتابة مناشدات تحث الحكومة على اتخاذ خطوات فورية لإيضاح مصير ميرزا نزار إمام نزاروف، وتقديم المسؤولين عن «اختفائه» إلى ساحة العدالة، ثم ترسل المناشدات إلى العنوان التالي (مع إضافة عبارة «الاتحاد السوفيتي سابقاً» على الظروف لتسهيل مهمة هيئة البريد في بلدكم):

Imamali Rakhmonov / Chairman of the Supreme Council / Dushanbe, Tadzhikistan

تحت الأضواء
منظمة العفو الدولية

# الاتحاد الممزق

## بواعث قلق منظمة العفو الدولية في الاتحاد السوفيتي السابق

**بحلول عام ١٩٨٩، كان التصدع قد بدأ يدب في أوصال «اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية»، الذي كان ذات يوم صرحاً شامخاً مكيناً. فقد كانت الدولة السوفيتية دولة مترامية الأطراف، تمتد من بحر البلطيق وحتى المحيط الهادي لمسافة نحو ٥٠٠٠ كيلومتر من الشمال إلى الجنوب، ويسكنها حوالي ٣٠٠ مليون نسمة ينتمون إلى أكثر من ١٠٠ جماعة متباينة عرقياً. وكان الاتحاد مكوناً من ١٥ جمهورية، تضم في داخلها ٢٠ جمهورية تتمتع بالحكم الذاتي فضلاً عن ثمانية أقاليم تتمتع هي الأخرى بالحكم الذاتي، وتتكون أساساً من جماعات عرقية.**

وكان من شأن موجة الثورات التي عمت شرق أوروبا أن تشجع الجمهوريات المكونة للاتحاد السوفيتي على السعي لتحقيق قدر أكبر من الحكم الذاتي. ولم تحل نهاية عام ١٩٩٠ حتى كانت الجمهوريات السوفيتية الخمس عشرة جميعاً قد أصدرت إعلانات بالسيادة أو الاستقلال.

ولم يلبث أن وقع رد فعل مفاجئ في ١٩ أغسطس/آب ١٩٩١، إذ لجأت القوى السياسية المحافظة إلى نشر الدبابات في شوارع موسكو وغيرها من المدن الرئيسية، وأعلنت أنه قد تم عزل الرئيس ميخائيل غورباتشوف من منصب رئيس للاتحاد السوفيتي.

إلا أن المحاولة الانقلابية لم تصمد أكثر من ثلاثة أيام؛ فقد أحجمت القوات المسلحة وقوات الأمن الحكومية عن مساندة الانقلاب، لا سيما وقد تبدت أمامها حركة مقاومة شعبية أظهرت بجلاء استعدادها للكفاح من أجل الحريات السياسية. وفي ٢٤ أغسطس/آب، استقال الرئيس غورباتشوف من منصبه كأمين عام للحزب الشيوعي السوفيتي، كما تم تجميد أنشطة الحزب.

وأدى فشل الانقلاب إلى إعطاء زخم جديد للاتجاه الرامي إلى تحقيق الحكم الذاتي للجمهوريات السوفيتية؛ ففي سبتمبر/أيلول ١٩٩١ اعترف مجلس الدولة الحاكم في الاتحاد السوفيتي باستقلال دول البلطيق الثلاث، وهي إستونيا ولاتفيا وليتوانيا. وفي ديسمبر/كانون الأول، وافقت الجمهوريات الباقية عدا واحدة على تكوين اتحاد كونفدرالي، أُطلق عليه اسم «كومنولث الدول المستقلة»، وأعلنت أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية لم يعد له وجود.

بيد أن هذه التطورات لم تمر بهدوء، فسرعان ما تفجرت التوترات العرقية في كثير من الجمهوريات الجديدة وتحولت إلى صراعات مسلحة، بعد أن كان جهاز الدولة في الماضي يكاد يسيطر عليها. ومع ظهور الانتماءات الإقليمية بشكل أكثر وضوحاً، أخذت خريطة الاتحاد السوفيتي السابق تتجزأ شيئاً فشيئاً، كما أن استمرار الصراعات العرقية يعني أن الخطوط النهائية ربما لم تتحدد بعد بصورة حاسمة.

والملاحظ أن عقوبة الإعدام لم تُلغ بعد في أي من الجمهوريات الجديدة، التي لم يكد أي منها ينتهي من إعداد دستور أو تشريعات قانونية جديدة؛ إذ لاتزال غالبية هذه الجمهوريات تطبق قوانين الاتحاد السوفيتي السابق، مع إدخال بعض التعديلات عليها.

وتتعلق أغلب بواعث قلق منظمة العفو الدولية في هذه المنطقة من العالم بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في غمار الصراعات العرقية التي اندلعت في آذربيجان وجورجيا وطاجيكستان. أما الدول الأخرى، ولاسيما أوزبكستان، فقد برزت فيها مجدداً، على ما يبدو، أنماط من انتهاكات حقوق الإنسان تعيد إلى الأذهان ما كان سائداً من قبل في الاتحاد السوفيتي السابق.

آذربيجان: أفراد عائلة يقومون بدفن أحد ضحايا المذبحة التي ارتكبتها قوات الأمن عام ١٩٩٢ في بلدة خوجالي بإقليم ناغورنو ـ كارباخ، وهي بلدة أغلب سكانها من الآذربيجانيين. © رويتر

### آذربيجان

تقع جمهورية آذربيجان في منطقة جبال القوقاز، وهي تطل على بحر قزوين، وتحدها روسيا من الشمال وإيران من الجنوب. ويبلغ عدد سكان آذربيجان حوالي ٧ مليون نسمة، معظمهم مسلمون يتحدثون باللغة التركية، أما إقليم ناغورنو ـ كارباخ المتنازع عليه فمعظم سكانه ذوي أصل عرقي أرميني. ومنذ عام ١٩٨٨ تصاعدت أحداث العنف الطائفي في هذا الإقليم المنشق حتى تحولت إلى حرب ضروس سقط خلالها آلاف القتلى، وكثير منهم مدنيون.

ولم تسلم جميع أطراف النزاع من الاتهامات بارتكاب انتهاكات شتى لحقوق الإنسان، شملت الإعدامات خارج نطاق القضاء وغيرها من أعمال القتل المتعمد والتعسفي للمدنيين، وممارسة أشكال من المعاملة السيئة أو التعذيب (بما في ذلك الاغتصاب) ضد المقاتلين وغير المقاتلين على حد سواء، فضلاً عن احتجاز الرهائن، وهو الأمر الذي تنص اتفاقيات جنيف الصادرة عام ١٩٤٩ صراحة على تحريمه.

والجدير بالذكر أن الكيان الإداري المعروف باسم «إقليم ناغورنو ـ كارباخ ذي الحكم الذاتي» قد تشكل في آذربيجان في عام ١٩٢٣، ويفصل بينه وبين أرمينيا في الغرب شريط ضيق من الأرض يبلغ طوله حوالي ستة أميال. وقد تفجرت أحداث العنف الطائفي بين سكان الإقليم من الآذربيجانيين والأرمن في مطلع عام ١٩٨٨، إثر قيام مظاهرات تطالب بضم الإقليم إلى أرمينيا.

ورغم أن الحكومة الاتحادية في موسكو قد فرضت سلطتها المباشرة على الإقليم في الفترة من يناير/كانون الثاني حتى نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٩، إلا أن ذلك لم يفلح في الحيلولة دون تصاعد الصراع. وفي سبتمبر/أيلول ١٩٩١ أعلنت مجالس الإقليم عن قيام «جمهورية ناغورنو ـ كارباخ». وردت حكومة آذربيجان على هذا الإجراء بإلغاء وضع الحكم الذاتي الممنوح للإقليم، وفي ٦ يناير/كانون الثاني ١٩٩٢ أعلن ما يسمى «جمهورية ناغورنو ـ كارباخ» الاستقلال عن آذربيجان، إلا أن هذا الإعلان لم يحظ باعتراف دول العالم.

وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، انسحبت القوات السوفيتية من الإقليم

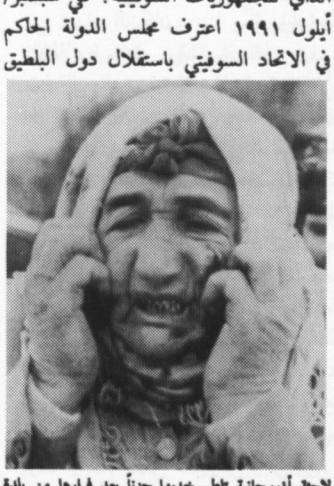

لاجئة آذربيجانية تلطم خديها حزناً بعد فرارها من بلدة خوجالي، حيث قُتلت عائلتها مع زهاء ٣٠٠ آخرين على أيدي قوات الأمن.

## آذربيجان

**السكان:** ٧,٢ مليون نسمة، بمثل الآذربيجانيون ما يزيد عن ٨٠ بالمئة منهم. بينما يشكل الأرمن الغالبية العظمى من سكان إقليم ناغورنو ـ كاراباخ المتنازع عليه.

**نظام الحكم:** في أعقاب العصيان المسلح الذي عم البلاد في يونيو/حزيران ١٩٩٣، قر الرئيس إلتشي من العاصمة، وأوكل المجلس النيابي مهام رئاسة الدولة إلى رئيس المجلس حيدار علييف، الذي كان عضواً سابقاً في الحزب الشيوعي واستقال منه في عام ١٩٩١ . وتوجد أحزاب معارضة نشطة.

**بواعث القلق:** المزاعم التي ترددت عن قيام جميع الأطراف المتصارعة في إقليم ناغورنو ـ كاراباخ باحتجاز رهائن، وممارسة التعذيب والمعاملة السيئة، فضلاً عن ارتكاب أعمال قتل متعمد وتعسفي ـ عقوبة الإعدام: لم ترد أنباء عن تنفيذ أية أحكام قضائية بالإعدام في عام ١٩٩٣ .

## أرمينيا

**السكان:** ٣,٤ مليون نسمة، معظمهم أرمن.

**نظام الحكم:** انتُخب ليفون تيربتروسيان رئيساً للدولة، بعد أن رشحه هذا المنصب حزب «الحركة الوطنية الأرمينية»، وهو أكبر الأحزاب الممثلة في المجلس النيابي. وأعيد تشكيل الحزب الشيوعي في عام ١٩٩٢، ولكنه تعرض للانقسامات. وتوجد أحزاب معارضة.

**بواعث القلق:** لم ترد أنباء عن تنفيذ أية إعدامات في عام ١٩٩٣ .

## إستونيا

**السكان:** ١,٥ مليون نسمة، ويشكل الإستونيون الثلثي عدد السكان تقريباً، بينما يشكل الروس الثلث الباقي، كما توجد جماعات صغيرة من قوميات أخرى.

**نظام الحكم:** جرت أول انتخابات نيابية وبرلمانية في سبتمبر/أيلول ١٩٩٢ . وظهر فيها التحالف الوطني باعتباره أكبر تجمع سياسي. وقام رئيس الدولة الجديد ليناوت ميري بتعيين مارت لا رئيساً للوزراء. الحكومة ائتلافية، وأحزاب المعارضة نشطة.

**بواعث القلق:** عقوبة الإعدام: نُفذ آخر حكم بالإعدام في سبتمبر/أيلول ١٩٩١

## لوزياكستان

**السكان:** ٢٠,٣ مليون نسمة، ينهم ٦٩ بالمئة من الأوزبكيين، وهم مسلمون سنيون من أصل عرقي تركي، و ١٠ بالمئة من الروس بالإضافة إلى عدد كبير من قوميات أخرى.

**نظام الحكم:** رئيس الدولة إسلام كريموف، زعيم «حزب الشعب الديمقراطي» الذي كان يعرف سلفاً بالحزب الشيوعي. وتعرض أحزاب المعارضة لمضايقات أو تمنع من تسجيل نفسها، رغم التزام الدولة بنظام ديمقراطي قائم على التعدد الحزبي بموجب الدستور الذي تم اعتماده في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ .

**بواعث القلق:** سجناء الرأي ـ المعاملة السيئة ـ حالات «الاختفاء» ـ عقوبة الإعدام: لم ترد أنباء عن تنفيذ أية إعدامات في عام ١٩٩٣

## لوكرانيا

**السكان:** ٥٢ نسمة، ينهم ٧٣ بالمئة أوكرانيون و٢٢ بالمئة من الروس.

**نظام الحكم:** رئيس الدولة ليونيد كرافشوك، الذي كان من قبل عضواً بالحزب الشيوعي، ولكنه لا ينتمي لأي حزب حالياً. ويسيطر الأعضاء السابقون بالحزب على مقاعد المجلس النيابي الذي انتخب عام ١٩٩٠، وصوت في مايو/أيار على السماح للحزب الشيوعي باستئناف نشاطه. وتوجد أحزاب معارضة نشطة.

**بواعث القلق:** عقوبة الإعدام: ترفض أوكرانيا نشر أية إحصائيات عن أحكام الإعدام التي تصدر أو تُنفذ.

تاركة وراءها صراعاً مباشراً تدور رحاه بين الجيش الآذربيجاني من جهة ووحدات شبه عسكرية قوامها أفراد من أصول عرقية أرمينية خاضعة لسيطرة برلمان وجمهورية ناغورنو ـ كاراباخ»، من جهة أخرى. وفي أعقاب القتال الذي دار مؤخراً، أصبحت السلطات الأرمينية حالياً تفرض سيطرتها فعلياً على معظم مناطق الإقليم، بما في ذلك العاصمة ستيباناكرت. وقد فر من الإقليم مئات الألوف من النازحين من كلا الطرفين المتنازعين. بينما تتضارب التقديرات الخاصة بعدد القتلى والمصابين، وإن كان وزير الداخلية الآذربيجاني قد أعلن في أواخر عام ١٩٩٢ أن عدد القتلى بلغ ٣٠٠٠ من ذوي الأصل العرقي الأرميني و٤٧٠٠ من أهالي آذربيجان.

### احتجاز الرهائن

تواتر ورود أنباء كثيرة تفيد أن الأرمن والآذربيجانيين قد لجأوا إلى احتجاز رهائن، بينهم كثير من النساء والأطفال. وقد احتُجز بعض الرهائن على أيدي القوات المسلحة، بينما قامت بعض العائلات باحتجاز عدد آخر من الرهائن، حيث تتم مبادلتهم بعائلات أو معارف يحتجزهم الطرف الآخر، أو تتم مقايضتهم بالغذاء أو النفط. ومن المستحيل تحديد العدد الدقيق للرهائن، ولكن ثمة جماعات في آذربيجان وأرمينيا لديها قوائم بأسماء مئات الأشخاص ممن فُقدوا أو عُرف أنهم محتجزون كرهائن.

ومن بين هؤلاء الأشخاص ليف أفاكوف ليونوف، وهو كهل من أصل أرميني يبلغ من العمر ٨٥ عاماً، واختُطف في مدينة باكو في ظهيرة ٢١ مارس/آذار ١٩٩٢، حيث اقتحم ثلاثة رجال وامرأة منزله عن طريق الشرفة، وسحبوه عنوة من فراشه وجروه إلى الخارج، كما اعتدوا بالضرب على زوجته عندما حاولت المقاومة، حسبما ورد. ورغم مضي أكثر من عام على اختطاف ليف أفاكوف ليونوف، تشير مصادر غير رسمية إلى أنه لم تتم مبادلته أو تحديد مكانه. وقد اضطرت عائلته إلى الرحيل عن آذربيجان في يونيو/حزيران ١٩٩٢ خوفاً على سلامتها بعد تزايد التهديدات الموجهة إليها.

ونتيجة للصراع الدائر، أصبح وضع الأرمن الذين يعيشون في آذربيجان، وكذلك الآذربيجانيين الذين يعيشون في أرمينيا محفوفاً بالمخاطر، إذ يقال أنه يوجد حالياً في العاصمة باكو من الأرمن غير أولئك الذين تربطهم بالآذربيجانيين علاقات زواج، أو أولئك الذين لا يمكن أن يُستدل من أسمائهم على أصلهم الأرميني.

وفي مارس/آذار من هذا العام، أعلن رئيس «اللجنة الآذربيجانية الرسمية المعنية بالرهائن والسجناء والمفقودين» أنه لا يوجد في سجون أذربيجان ٧٥ معتقلاً من الأرمن ممن كانوا يقطنون في باكو.

وفي فبراير/شباط ١٩٩٢، اعتقلت قوات الأمن ستة من أفراد عائلة آذربيجانية، وهم: سيدة تبلغ من العمر ٦١ عاماً، تدعى سلطانة زلال غيزي محمدوفا، وابنتيها وأحفادها الثلاثة. وكانت هذه العائلة في طريقها للهرب من بلدة خوجالي الواقعة في إقليم ناغورنو كاراباخ والتي يُشكل الآذربيجانيون أغلبية سكانها، بعد أن سقطت في أيدي قوات الأرمن العرقية. ويُذكر أن ما يقرب من ٣٠ شخص قد لقوا مصرعهم في غمار القتال الدائر هناك، وبينهم كثير من المدنيين العزل الذين قتلتهم قوات الأرمن أثناء سعيهم للهرب من البلدة. كما أعلن المدعي العام الآذربيجاني في ٢٥ فبراير/شباط ١٩٩٣ أن هناك ٣٠٠ شخصاً لايزال محتجزين كرهائن في تلك البلدة.

ونادراً ما يُسمح للرهائن بالاتصال بأقاربهم أو أصدقائهم، كما أن ثمة مخاطر جسيمة قد تتهدد سلامتهم نتيجة الطبيعة السرية وغير القانونية لاحتجازهم. فأولئك الذين يحتجزون الرهائن لهم مطلق الحرية في التصرف بأسراهم دون مساءلة قانونية، وتتوارد أنباء عديدة عن تعرض بعض الرهائن من كلا الطرفين المتصارعين لسوء المعاملة أثناء احتجازهم.

كما وردت أنباء كثيرة عن ممارسات التعذيب والمعاملة السيئة فضلاً عن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء. حيث يدعي المدنيون الآذربيجانيون، الذين سعوا للهرب من بلدة خوجالي، أن قوات الأرمن أساءت معاملتهم أثناء احتجازهم كرهائن في مطلع عام ١٩٩٢ . فقد ذكرت دوردانا أغاينا أنها تعرضت هي ونساء أخريات للضرب أثناء احتجازها مع ٣٠ سيدة أخرى في زنزانة بأحد مراكز الشرطة في بلدة أسكيران. وقالت غولايا أوروجينا أنها شاهدت أثناء احتجازها شابين آذربيجانيين يقتلان عمداً بالرصاص، وسجناء آخرين يتعرضون للضرب فضلاً عن سيدة تُغتصب.

وذكرت إلينور غريغوريان، الأرمينية الأصل، أن القوات الآذربيجانية احتجزتها مع ابنها ديمتري، البالغ من العمر ٤ و٥ سنوات، شهراً اقتيدت خلاله إلى وحدات عسكرية شتى حيث اغتصبت مراراً. ولم يسلم طفلها من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك حرق يده بلفائف التبغ.

كما قُتل مدنيون آخرون من غير المقاتلين بشكل متعمد وتعسفي. فبعد شهرين من وقوع ما زُعم أنه مذبحة للآذربيجانيين في بلدة خوجالي، أفادت مصادر قوات الأرمن في قرية مراغة، الواقعة شمال شرقي إقليم ناغورنو ـ كاراباخ، أن القوات الآذربيجانية دخلت القرية وقتلت ما لا يقل عن ٤٥ مدنياً. وذكرت بعض الروايات أنه قُتل بالجثث، كما اقتيد الذين نجوا من المذبحة واحتجزوا كرهائن. وليس بوسع العالم الخارجي أن يعرف شيئاً عن مثل هذه الحوادث إلا إذا كان هناك مراقبون أجانب في مواقع الأحداث، وقد تقع هجمات كثيرة مشابهة دون أن ترد أنباء عنها ودون أن يكون بالإمكان التثبت من تفاصيلها بسبب أوضاع القتال واستحالة الاتصال بتلك المناطق، إلا أن الدلائل المتوفرة حتى الآن تشير إلى تعرض المدنيين الأبرياء قليلي الحيلة لنمط مروع من الممارسات الوحشية.

## جورجيا

تقع جمهورية جورجيا في منطقة جبال القوقاز، وتحدها روسيا في الشمال

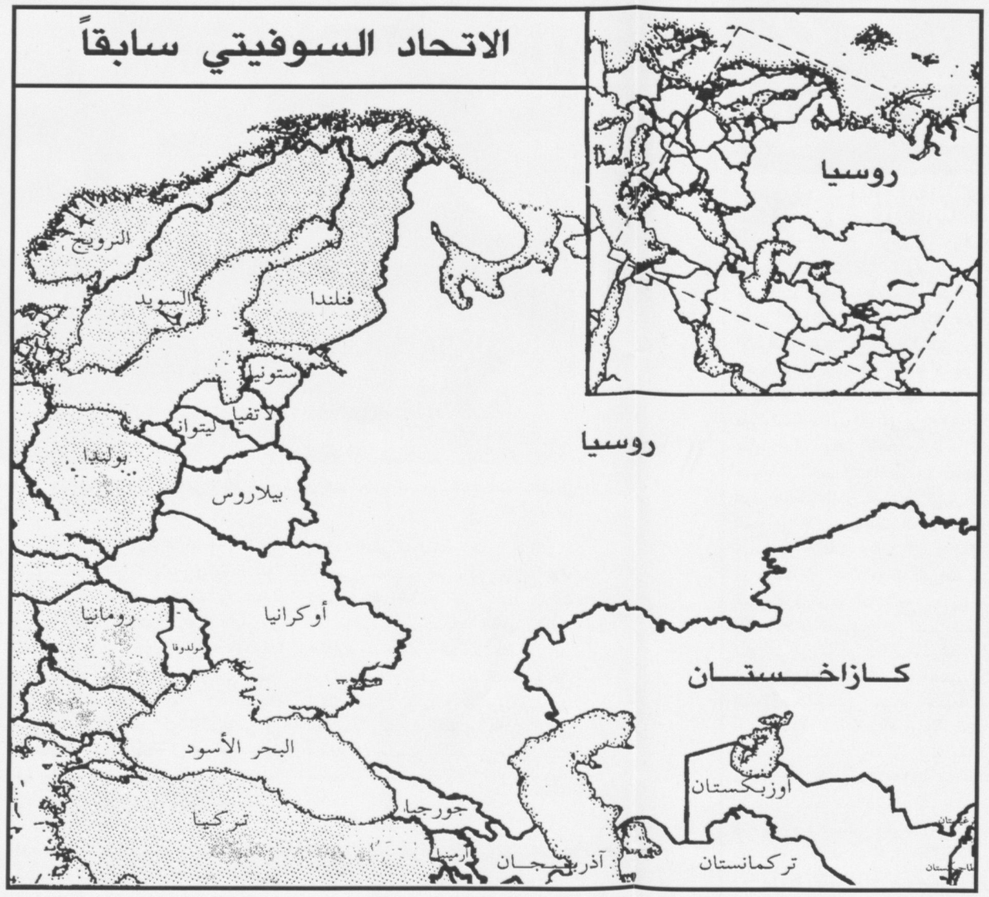


وآذربيجان وأرمينيا في الشرق وتركيا في الجنوب الغربي، ويبلغ عدد سكانها حوالي ٥و٤ مليون نسمة، يشكل الجورجيون قرابة ٧٠ في المئة منهم. وقد تصاعد التوتر السياسي مؤخراً في جورجيا من جراء الصراع العرقي الذي اندلع في إقليم أبخازيا الواقع في شمال شرقي جورجيا والذي يتمتع بالحكم الذاتي.

وفي الوقت الراهن يشكل الأبخاز، وهم شعب قوقازي يختلف من الناحية العرقية عن الجورجيين، أقلية في الجمهورية (حيث أظهر الإحصاء السكاني الذي أجري في عام ١٩٨٩ أن الأبخاز يمثلون ١٨ بالمئة من تعداد السكان، بينما يمثل الجورجيون زهاء ٤٥ بالمئة). وقد ساد التوتر منذ أمد بعيد بين بعض قطاعات السكان الأبخاز التي تطالب بقدر أكبر من الحكم الذاتي وبين الحكومة الجورجية التي تسعى للحفاظ على وحدة البلاد، وتجنب انقسامها. وكان من شأن الإجراءات المختلفة التي اتخذت على مدار سنوات عدة أن تفاقم من إحساس كل طرف بأنه ضحية التمييز يمارسه الطرف الآخر.

أما الطور الراهن من الصراع المسلح فقد بدأ في أغسطس/آب ١٩٩٢، عندما دخلت القوات الجورجية إقليم أبخازيا وفرضت سيطرتها على العاصمة سوخومي. وقد أوضح بعض المسؤولين الجورجيين أن الهدف من إرسال القوات إلى الإقليم هو وضع حد لعمليات السطو والتخريب التي تقع على طول خط السكك الحديدية، والتفتيش عن مكان وزير الداخلية الجورجي الذي اختُطف في وقت سابق. أما قادة أبخازيا فقد نظروا إلى إجراء نشر القوات باعتباره عملاً من أعمال الغزو، ومن ثم نقلوا عملياتهم إلى غودوتا وهي مدينة في أقصى الشمال لاتزال تحت سيطرتهم.

وقد استمر القتال على فترات متقطعة طوال الشهور التالية، مما أودى بحياة مئات الأشخاص من كلا الطرفين المتحاربين. وفي أعقاب احتدام القتال حول سوخومي، أعلنت الحكومة الجورجية في يوليو/تموز فرض الأحكام العرفية في الإقليم لمدة شهرين.

وفي غضون الشهور العشرة القلائل التي أعقبت اندلاع الصراع، قام القوات الجورجية، حسبما ورد، باعتقال عشرات المدنيين، ولجأت في بعض الأحيان إلى احتجازهم كرهائن لا لشيء سوى أصلهم العرقي غير الجورجي. وزعم كثير من غير الجورجيين أن القوات المسلحة الجورجية اقتحمت منازلهم أو منازل جيرانهم. وسلبت محتوياتها، كما اعتدت بالضرب على كثير من ساكنيها واقتادتهم معها. وقد احتُجز عديدون لفترات قصيرة ثم أُطلق سراحهم، ويعتقد أن ثمة آخرين لايزالون محبوسين أو «مختفين».

ومن بين هؤلاء غاري بيليا، وهو أبخازي ورد أن القوات الجورجية اعتقلته ثم احتجزته رهينة لأنه يمت بصلة قرابة لعضو من أعضاء البرلمان الأبخازي في مدينة غودوتا. ويقال إن شخصاً آخر على الأقل قد اعتُقل لأسباب مشابهة. ولايزال مكان وجود غاري بيليا مجهولاً، ولا يُعرف بالمثل مصير خمسة على الأقل من الأبخاز الذين اعتقلتهم القوات الجورجية في مدينة سوخومي في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢

كما اتُهمت قوات الجيش الجورجي، والحرس الوطني وجماعة شبه عسكرية يطلق عليها اسم «مخدريوني» (الفرسان)، بممارسة التعذيب وضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك الاغتصاب، فضلاً عن ارتكاب عمليات إعدام خارج نطاق القضاء. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، لم يُقدم بعد إلى ساحة العدالة أي ممن زُعم أنهم ارتكبوا أعمال التعذيب والضرب والقتل أثناء الصراع الدائر في أبخازيا.

فقد ذكر أحد الأبخاز من مدينة سوخومي أنه كان ضمن مجموعة مؤلفة من حوالي ٣٥ شخصاً، اعتقلتهم القوات الجورجية في أغسطس/آب ١٩٩٢، وزعم أن أحد أفراد المجموعة أردي بالرصاص لا لشيء سوى إصراره على القول بأنه يعيش في «جمهورية أبخازيا».

وفي سبتمبر/أيلول ١٩٩٢ قامت القوات الجورجية بأسر سيدة تعمل مفتشة صحية لدى الحرس المحلي في أبخازيا، وتدعى ل.م. توبوريجي، وقيل إنها تعرضت للتعذيب والاغتصاب، ثم توفيت في أحد مستشفيات سوخومي في اليوم التالي لاعتقالها. وأفادت الأنباء أن الفحص الذي أجراه الأطباء الشرعيون خلص إلى أن السيدة تعرضت لإطلاق النار عليها عدة مرات، ولحقت بها كسور في العظام وإصابات في العمود الفقري والمهبل.

كما نُسب إلى القوات الخاضعة لسيطرة الأبخاز أنها مارست التعذيب وارتكبت أعمال قتل متعمد وتعسفي. وتسعى منظمة العفو الدولية لزيادة التأكد من صحة هذه الأنباء.

### عقوبة الإعدام

لا يُعرف على وجه الدقة الوضع الحالي لعقوبة الإعدام في جورجيا. ففي فبراير/شباط ١٩٩٢ أعلن وزير العدل آنذاك أن العقوبة قد أُلغيت، بينما أكدت مصادر غير رسمية أن هذا الإلغاء ليس كاملاً. وفي مارس/آذار ١٩٩٣ أقر برلمان جورجيا قانوناً بخصوص المرتزقة، يجيز فرض عقوبة الإعدام. وفي إبريل/نيسان صرح وزير العدل الحالي، كونستانتين كيمولاريا، لمنظمة العفو الدولية أن عقوبة الإعدام قد ألغيت بالنسبة لجرائم عديدة، ولكنه لم يحدد الجرائم التي لاتزال عقوبتها الإعدام.

وفي الوقت نفسه استمر تنفيذ الإعدامات. إذ أفادت الأنباء أن أربعة أشخاص قد أُعدموا في إبريل/نيسان في سجن دراندا الذي تسيطر عليه السلطات الجورجية، بعد اتهامهم بمحاولة خطف طائرة في مطار سوخومي.

كما كانت القوات الموالية للسلطات الأبخازية في غودوتا مسؤولة عن تنفيذ عدد من الإعدامات. فقد قامت وحدات تخضع لسيطرة القائد العسكري الأبخازي بإعدام ما لا يقل عن ١٢ شخصاً رمياً بالرصاص، بعد اتهامهم بالنهب والسلب في بلدة غاغرا في مطلع أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢ .

نساء وأطفال طاجيكيون أثناء فرارهم من قريتهم الواقعة بالقرب من كوسانغير، جنوبي العاصمة دوشنبه. ويُذكر أن حوالي نصف مليون شخص قد شردوا من ديارهم في غضون الحرب الأهلية.

## تركمانستان

**السكان:** ٣,٥ مليون نسمة، ينهم ٧٢ بالمئة تركمانيون، «وهم من المسلمين السنة ذوي أصل عرقي تركي»، كما توجد أقليات روسية وأوزبكية.

**نظام الحكم:** رئيس الدولة صابر مراد نيازوف، زعيم الحزب الديمقراطي (وهو الاسم الجديد الذي أطلق على الحزب الشيوعي السابق). ويُحظر تشكيل أحزاب معارضة.

**بواعث القلق:** احتجاز النشطاء المعارضين لفترات قصيرة في منازلهم ـ عقوبة الإعدام: وردت أنباء عن تنفيذ أربعة أحكام بالإعدام في عام ١٩٩٢، وحكم واحد في عام ١٩٩٣، وربما يكون العدد الفعلي أكبر من ذلك.

## جورجيا

**السكان:** ٥,٤ مليون نسمة، يُشكل الجورجيون ٧٠ بالمئة منهم، كما توجد أقليات من أصول روسية وأرمينية وآذربيجانية وغيرها.

**نظام الحكم:** رئيس المجلس النيابي إدوارد شيفرنادزه، وهو لاينتمي إلى أي حزب حالياً وتعمل الأحزاب المختلفة بنشاط من خلال التحالفات داخل المجلس النيابي.

**بواعث القلق:** احتجاز الرهائن ـ الأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا سجناء رأي ـ مزاعم التعذيب والإعدامات خارج نطاق القضاء الموجهة إلى القوات الجورجية والأبخازية على حد سواء. ـ عقوبة الإعدام: حتى الآن وردت أنباء عن تنفيذ أربعة أحكام بالإعدام في عام ١٩٩٣

## روسيا

**السكان:** ١٤٧ مليون نسمة، يشكل الروس حوالي ٨٣ بالمئة منهم، والباقون ينتمون إلى أكثر من ١٠٠ جماعة عرقية مختلفة.

**نظام الحكم:** رئيس الدولة بوريس يلتسين، وهو لا ينتمي لأي حزب حالياً. وتعمل الأحزاب المختلفة بنشاط من خلال التحالفات داخل المجلس النيابي.

**بواعث القلق:** عقوبة الإعدام: وردت أنباء عن تنفيذ ١٨ حكماً بالإعدام في عام ١٩٩٢، ولا تتوفر أية أرقام خاصة بعام ١٩٩٣ .

## روسيا البيضاء

**السكان:** ١٠,٥ مليون نسمة، يشكل أبناء روسيا البيضاء حوالي ٨٠ بالمئة منهم، كما توجد أقليات كبيرة العدد ذات أصول عرقية روسية وبولندية وأوكرانية.

**نظام الحكم:** رئيس المجلس النيابي ستانسيلو شوشكفيتش، استقال من الحزب الشيوعي في عام ١٩٩١ ولا ينتمي لأي حزب حالياً. ،يسيطر الأعضاء السابقون في الحزب الشيوعي على مقاعد المجلس النيابي، وتوجد أحزاب معارضة نشطة.

**بواعث القلق:** سوء المعاملة ـ عقوبة الإعدام: نُفذ ما لا يقل عن ٢٨ حكماً بالإعدام في عام ١٩٩٢، ولا تتوفر أية أرقام خاصة بعام ١٩٩٣ .

## طاجيكستان

**السكان:** ٥,١ مليون نسمة، ينهم ٦٠ بالمئة من الطاجيكيين و٢٣ بالمئة من الأوزبكيين و١٠ بالمئة من الروس.

**نظام الحكم:** رئيس البرلمان إمام علي رحمانوف، وهو عضو سابق في الحزب الشيوعي، ولا ينتمي لأي حزب حالياً. وقد استأنف الحزب الشيوعي نشاطه في يناير/كانون الثاني ١٩٩٢ . بينما خُظرت أنشطة أربعة من أحزاب وحركات المعارضة الرئيسية في يونيو/حزيران ١٩٩٣ إثر اندلاع الحرب الأهلية.

**بواعث القلق:** الأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا سجناء رأي ـ التعذيب والمعاملة السيئة ـ «الاختفاءات» ـ الإعدامات خارج نطاق القضاء التي ترتكبها قوات الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة ـ عقوبة الإعدام: لم ترد أنباء عن تنفيذ أية أحكام قضائية بالإعدام في ١٩٩٢ و١٩٩٣

جورجيا: أحد الجنود، المتوجهين إلى خطوط القتال في العاصمة سوخومي، يواسي لاجئة جورجية من إقليم أبخازيا كانت قد فقدت أحد أبنائها في الصراع الدائر في هذا الإقليم الذي يتمتع بالحكم الذاتي. © أبه في فوتو

## طاجيكستان

تقع جمهورية طاجيكستان في آسيا الوسطى، وتحدها كل من أفغانستان وأوزبكستان والصين، ويبلغ تعدادها ٥,١ مليون نسمة، ويمثل الطاجيكيون (وهم جماعة عرقية من أصل إيراني، يتحدثون بإحدى اللهجات الفارسية) حوالي ٦٠ بالمئة من عدد السكان كما توجد جماعات عرقية كبيرة العدد من أصل أوزبكي وروسي. وأغلب السكان الطاجيكيين والأوزبكيين مسلمون سنيون، أما الباميريون الذين يعيشون في شرق طاجيكستان فهم شيعة يتبعون الفرقة الإسماعيلية. وفي ظل الحكم السوفيتي، كانت طاجيكستان تعد أفقر الجمهوريات السوفيتية وأكثرها تخلفاً، حيث تعاني من ارتفاع نسبة البطالة واحتدام أزمة في الإسكان، فضلاً عن النزاعات العرقية المتفجرة.

وفي الفترة من مايو/أيار إلى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، رُوعت البلاد بحرب أهلية ضارية دارت رحاها بين قوى تتباين انتماءاتها السياسية والإقليمية، مما أسفر عن مقتل زهاء ٢٠ ألف وتشريد ما يزيد عن نصف مليون شخص آخر. ولايزال القتال دائر على فترات متقطعة، ولاسيما على طول الحدود مع أفغانستان، بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة الإسلامية.

وكان الصراع قد بلغ ذروته في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، عندما استعادت القوات الحكومية العاصمة دوشنبه من القوات الموالية لتحالف يضم بعض جماعات المعارضة.

ويعتقد أن مئات المدنيين العزل قد أُعدموا خارج نطاق القضاء أو «اختفوا» إثر اقتيادهم للحجز، فيما تلا ذلك من أسابيع. وكان أغلب هؤلاء الضحايا من سكان منطقتي بامير وغارم، حيث تشتد المعارضة للحكومة. وقد زُعم أن مسؤولية أعمال القتل و«الاختفاء» تقع على عاتق وزارة الداخلية و«الجبهة الشعبية في طاجيكستان»، وهي جماعة شبه عسكرية قادت الهجوم على العاصمة ثم أوكلت إليها بعد ذلك مهام إنفاذ القانون.

في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، على سبيل المثال، قام جنود من وزارة الداخلية بالصعود إلى الحافلات العامة في شوارع دوشنبه لفحص وثائق الهوية لركابها. وفي إحدى الحالات، أُنزل حوالي ٢٠ راكباً من أهالي منطقتي غارم وبامير وقتلوا بالرصاص في الحال.

كما اعتقل كثير من الأشخاص في المطار أو في منازلهم، ثم عثر على جثثهم فيما بعد في شوارع المدينة أو في مشرحتها، بينما «اختفى» آخرون ولم يعرف مصيرهم.

وفي ٢٧ يناير/كانون الثاني قام أشخاص، زُعم أنهم من عملاء «الجبهة الشعبية»، باقتحام أحد المنازل في دوشنبه، حيث أطلقوا النار على سكانه فقتلوا ١١ من عائلة ريزفونوف، بينهم سيدة مسنة تبلغ من العمر ٨٠ عاماً وطفل في الرابعة.

وفي اليوم التالي قام مسلحون من عملاء «الجبهة الشعبية» بالقبض على ثلاثة أشقاء من عائلة خيادشوييف من الشقة التي يقطنونها في دوشنبه. وتعرض الأشقاء الثلاثة لضرب مبرح بكعوب البنادق، ثم أُلقي بهم في مؤخرة سيارة اقتادتهم إلى ضفة نهر دوشنبينكا على مشارف المدينة، حيث أُقفوا بمحاذاة بعضهم البعض، ثم أطلق عليه الرصاص لقتلهم عمداً مع سبق الإصرار. وقد لقي اثنان منهما مصرعهما في الحال، بينما أُصيب أصغرهم في ساقيه فسقط بجوار أخويه وتركه الجناة ظناً منهم أنه مات هو الآخر. وبعد ذهاب هؤلاء الجنود أخذ يزحف حتى وصل إلى إحدى الشقق القريبة واتصل بعائلته.

وأشارت التصريحات الصادرة عن بعض المسؤولين الحكوميين إلى أنه تم منح قوات الأمن صلاحية تنفيذ إعدامات فورية دون محاكمة. ففي فبراير/شباط قال زعيم «الجبهة الشعبية» سانغاك سافاروف لبعض الصحفيين أن التشكيلات المسلحة للجبهة لديها أوامر بقتل «مرتكبي أعمال السلب والنهب» في الحال.

وقد نشرت منظمة العفو الدولية في مايو/أيار تقريراً عرضت فيه تلك الانتهاكات التي تشهدها طاجيكستان. وفي أعقاب نشر التقرير، شنت وزارة الداخلية هجوماً على منظمة العفو الدولية، وزعمت أن النشاط الرئيسي للمنظمة هو «نشر وتوزيع مواد تتضمن افتراءات»، كما أنحت باللائمة على الحكومات السابقة لقيامها بإجراء محاكمات سياسية، واتهمت منظمة العفو الدولية بأنها «تذرف دموع التماسيح» على أولئك الذين زُج بهم في السجون وتعرضوا للضرب، وأضافت قائلة إن «السجون هي أماكن لاحتجاز المجرمين، وليست متنجعات للنقاهة».

## أوزبكستان

تقع جمهورية أوزبكستان، ذات الأغلبية المسلمة، في قلب آسيا الوسطى، بين جمهوريتي كازاخستان وتركمانستان، ويبلغ تعدادها ٢٠,٣ مليون نسمة، معظمهم من أصل أوزبكي، كما توجد جماعات عرقية كبيرة العدد من الروس والتتار والكازاخيين والطاجيكيين والأتراك المسخيتيين.

ومنذ منتصف ١٩٩٢ إزدادت حدة الإجراءات الصارمة ضد مناوئي الحكومة، وأخذ نشطاء المعارضة يتعرضون للاعتقال بتهمة الدعوة إلى قلب نظام الحكم، أو يحاكمون بتهمة تشويه سمعة رئيس الدولة، أو يدانون بتهم جنائية يُعتقد أنها ملفقة.

وثمة مخاوف من أن يكون أحد زعماء المعارضة قد «اختفى» منذ القبض عليه في واحدة من هذه القضايا. وفي الوقت نفسه، لايزال «الاحتجاز الإداري» سيفاً مسلطاً على رقاب أولئك الذين يارسون حقهم في حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها. كما ضُرب بعض معارضي الحكومة والصحفيين المستقلين في الشوارع على أيدي معتدين مجهولين، ويبدو أن السلطات لم تتخذ أية خطوات تذكر للتحقيق في هذه الحوادث. ومن ناحية أخرى، تم تفجير منزل أحد دعاة حقوق الإنسان، كما أُضرمت النار منزل صحفي مشهور في ملابسات مريبة. وتدفع هذه الأحداث إلى القول بأن أوزبكستان تشهد، فيما يبدو، العودة إلى أنماط من انتهاكات حقوق الإنسان تعيد إلى الأذهان تلك الانتهاكات التي كانت شائعة في الاتحاد السوفيتي في العهود السابقة لحركة الإصلاحات التي بدأت قبل انهياره.

## قرغيستان

**السكان:** ٤,٥ مليون نسمة، يبلغ حوالي ٥٢ بالمئة من القرغيز، وهم جماعة بدوية من المسلمين السنة ذات أصل عرقي تركي، كما توجد أقليات ذات أصول روسية وأوزبكية.

**نظام الحكم:** رئيس الدولة عسكر أكاييف، وهو لا ينتمي لأي حزب. وقد ظهر نظام التعدد الحزبي ورسخ بموجب الدستور الجديد.

**بواعث القلق:** عقوبة الإعدام: وردت أنباء عن تنفيذ حكم واحد بالإعدام في عام ١٩٩٢، ولم يرد شيء عن تنفيذ أية أحكام في ١٩٩٣ .

## كازاخستان

**السكان:** ١٧ مليون نسمة، يبلغ ٤٢ بالمئة من الكازاخيين، وهم جماعة بدوية من المسلمين السنة ذوي أصل عرقي تركي، و٣٨ بالمئة من الروس، بالإضافة إلى أقليات أخرى عديدة.

**نظام الحكم:** رئيس الدولة نور سلطان نزار بايف، من حزب الوحدة الشعبية (الحزب الشيوعي السابق). وقد ظهر نظام التعدد الحزبي ورسخ بموجب الدستور الجديد.

**بواعث القلق:** عقوبة الإعدام: أُعدم ستة في ١٩٩٢، على حد علم منظمة العفو، وربما يكون العدد الفعلي أكبر من ذلك بكثير. ولم يرد ما يفيد حدوث إعدامات في ١٩٩٣ .

## لاتفيا

**السكان:** ٢,٧ مليون نسمة، يشكل اللاتفيون ٥٢ بالمئة منهم، ويشكل الروس ٤٣ بالمئة، كما توجد أقليات أخرى صغيرة العدد.

**نظام الحكم:** في أول انتخابات تعقب انهيار النظام السوفيتي والتي جرت في يونيو/حزيران برز ائتلاف «طريق لاتفيا» الجبهة القومية الشعبية» باعتباره أكبر الأحزاب الفائزة والشعب زعيمه ورئيس المجلس النيابي أناتوليس غوربونوفس رئيساً للدولة. وقد قام بهذا الانتخاب للمجلس النيابي الجديد، وكما ثبت المجلس فالديس بيركفاس في منصب رئيس الوزراء. والأرجح أن تتكون حكومة ائتلافية عقب الانتخابات.

**بواعث القلق:** عقوبة الإعدام: أُعدم شخصان في ١٩٩٢، وأعدم شخص حتى الآن في ١٩٩٣ .

## ليتوانيا

**السكان:** ٣,٨ مليون نسمة، يمثل الليتوانيون ٨٠ بالمئة ، وتوجد أقليات من أصل روسي وبولندي.

**نظام الحكم:** أجريت أول انتخابات نيابية في نهاية عام ١٩٩٢ . وفاز بأكبر نصيب حزب العمل الديمقراطي الذي يترعمه الفرداس برازوسكاس الزعيم السابق للحزب الشيوعي الليتواني. وقد تأكد اختياره رئيساً للدولة في الانتخابات المباشرة التي جرت في فبراير/شباط ١٩٩٣ . وقد عُين آدولفاس سليزفيسيوس رئيساً للوزراء في مارس/آذار. وتوجد أحزاب معارضة نشطة.

**بواعث القلق:** عقوبة الإعدام: نفذ حكم بالإعدام في ١٩٩٢، ولم يُنفذ أي حكم في ١٩٩٣

## مولدوفا

**السكان:** ٤,٣ مليون نسمة، يمثل المولدوفيون (وهم من أصل رومانى) ٦٤ بالمئة منهم. وتوجد جماعات قومية كبيرة العدد من الأوكرانيين والروس تتركز في شرق البلاد، وقد أعلنت قيام جمهورية لها تُعرف باسم جمهورية دنستر المولدافية. كما توجد في جنوب البلاد جماعة عرقية من أصل تركي تعتنق المسيحية، وتعرف باسم «الناطوزيين»، وقد أعلنت هي الأخرى قيام جمهورية لها.

**نظام الحكم:** رئيس الدولة ميركيا سنغور، وهو عضو سابق في الحزب الشيوعي ولا ينتمي لأي حزب حالياً. وتعمل الأحزاب المحظرة بنشاط من خلال التحالفات داخل المجلس النيابي.

**بواعث القلق:** عدالة المحاكمات في دنستر المولدافية المعلنة من جانب واحد داخل المجلس النيابي. - عقوبة الإعدام: لم ترد أنباء عن تنفيذ أية أحكام قضائية بالإعدام في عام ١٩٩٣ .

[جميع الأرقام الخاصة بعدد السكان في الجمهوريات المنحلة مستقاة من إحصاء عام ١٩٩٠]

السلفادور

## «ماالذي يضمن لنا أن ذلك لن يحدث مرة أخرى ؟»

**أكد تقرير صدر في مارس/آذار عن «لجنة تقصي الحقائق»، التي عينتها الأمم المتحدة، أن عشرات الآلاف من المدنيين قُتلوا أو «اختفوا» خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٢، نتيجة الأساليب المنهجية التي اتبعتها القوات الحكومية في سياق استراتيجيتها الرامية إلى القضاء على المعارضة المسلحة، وهو الأمر الذي طالما ناضلت عائلات الضحايا وجماعات حقوق الإنسان في السلفادور من أجل إظهاره.**

فقد ارتكبت القوات الحكومية فظائع وحشية، متمتعة بما يشبه الحصانة الكاملة من أي عقاب. وتراوحت الفظائع بين اغتيال الأسقف روميرو في عام ١٩٨٠ إلى قتل ستة قساوسة يسوعيين في عام ١٩٨٩، ومن مذبحة اللاجئين الذين كانوا يلوذون بالفرار عبر نهر سومبوا في عام ١٩٨١ إلى تفجير مقر إحدى النقابات في عام ١٩٨٩ .

كما وثقت اللجنة من الانتهاكات التي ارتكبتها «جبهة التحرير الوطني فارابوندو مارتي» المعارضة، عدداً أقل من ذلك بكثير.

ورغم أن الحقيقة التي طال حجبها قد بدأت تظهر للنور، إلا أن أبناء السلفادور لايزالون في انتظار إقرار العدالة. في غضون الشهور الستة التي أعقبت صدور التقرير، تباطأت الحكومة في تنفيذ توصيات «لجنة تقصي الحقائق»، بل وراوغت من أجل حماية المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. وبعد أيام قلائل من نشر التقرير، تم إصدار قانون بالعفو يقضي بأن يستثنى من المحاكمة الأفراد من كلا الطرفين ممن ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان قبل عام ١٩٩٢، مما يحرم الضحايا وذويهم من حقهم في القصاص العادل.

طلبت حكومة السلفادور من أسر الضحايا أن ينسوا الماضي. وتظهر في الصورة أمهات بعض من آلاف الضحايا يعرضن صوراً تبعث على الرهبة لأقاربهن اللذين لن يطويهم النسيان أبداً

ويرسي القانون كذلك قاعدة خطيرة بالنسبة للمستقبل، حيث لايزال الإطار الذي يتيح الإفلات من العقاب قائماً دون مساس، ولاتزال الانتهاكات الجسيمة تُرتكب دون هوادة. ففي مايو/أيار تعرض السياسي اليساري غريغوريو ميخيا إسبينوزا للاختطاف والتعذيب، ومابرحت الجثث المشوهة المكومة في الأماكن العامة تصدم الأنظار، مما يوحي بأن «فرق الموت» مستمرة في ممارسة أنشطتها. ومع ذلك تقاعست السلطات عن التحقيق في الانتهاكات، وثمة مخاوف من أن المراحل التحضيرية للانتخابات التي ستجري في مارس/آذار ١٩٩٤ سوف تشهد تصاعداً في العنف السياسي.

وقد ادعت الحكومة أن قانون العفو ضروري للمصالحة الوطنية. بيد أنه لا يمكن التوصل إلى مصالحة حقيقية وإلى ضمانات لحقوق الإنسان مستقبلاً ما لم يحاسَب مرتكبو الانتهاكات عن الأهوال التي اقترفت في الماضي.

وقد عبرت داعية حقوق الإنسان سيليا ميدرانو عن هذه الحقيقة بقولها «إذا كان النظام القضائي لدينا يعزز الإفلات من العقاب ويعرقل إجراء تحقيقات جدية، فليس من شأن ذلك سوى المد في عمر انتهاكات حقوق الإنسان. فما الذي يضمن لنا أن ذلك لن يحدث مرة أخرى ؟». □

الأردن

## احتجاز سجناء سياسيين في عزلة عن العالم الخارجي

اعتقلت دائرة المخابرات العامة في مايو/أيار اثنين على الأقل من أعضاء «حزب التحرير في الأردن»، واحتجزتهما في عزلة تامة عن العالم الخارجي.

فقد ألقي القبض على عطا أبو الرشتة، المتحدث الرسمي باسم «حزب التحرير في الأردن»، وبكر سالم الخوالدة، رئيس اللجنة الثقافية للحزب، في ٢٠ مايو/أيار للاشتباه في ضلوعهما في مؤامرة ترمي إلى تغيير الدستور الأردني بوسائل غير مشروعة، وهي تهمة يُعاقب عليها بالإعدام. وحتى منتصف يوليو/تموز، لم يكن قد ووفق على الطلبات التي قدمها أقارب المعتقلين وأحد المحامين لزيارتهما.

والمعروف أن «حزب التحرير في الأردن» يهدف إلى إقامة دولة إسلامية تضم الأردن وجميع الأقطار الإسلامية الأخرى. ولم يتقدم هذا الحزب بطلب لتسجيل نفسه رسمياً، لأنه لا يعترف بالدستور. ومع ذلك فهو لا يستخدم العنف ولا يدعو إلى استخدامه، حسبما أقرت محكمة أمن الدولة في قضية نُظرت عام ١٩٩٢ وشملت بكر الخوالدة وآخرين.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن أولئك المعتقلين ربما احتجزوا لا لشيء سوى أنشطتهم السياسية الحالية من العنف. وإذا كان الأمر كذلك، فيجب إطلاق سراحهم فوراً ودون قيد أو شرط. □

فرنسا

## الشرطة تتعدى على مواطن جزائري الأصل للمرة الثانية

للمرة الثانية، نُقل مواطن فرنسي من أصل جزائري ويُدعى جاك شريغي للمستشفى لتلقي علاج إثر إصابته في أحد مراكز الشرطة الفرنسية في مايو/أيار ١٩٩٣ . وكانت المرة الأولى في ١٩٩٢، عندما تعرض لمعاملة سيئة من قبل الشرطة الفرنسية نجم عنها إصابته بعجز جزئي.

وكان شريغي قد توجه إلى قسم شرطة أرجانتوي لتقديم طعن في قرار إدانته بتهمة إهانة الشرطة ومقاومة السلطات أثناء القبض عليه في يونيو/حزيران ١٩٩٢ .

وقد رفض رجال الشرطة السماح لشريغي بمقابلة مفتش الشرطة المسؤول عن القضية، ثم أمسكوا به من يده اليمنى وألقوا به من السلالم بضع درجات فدخل برأسه في باب زجاجي، وأصيب إصابة بالغة في رأسه من جراء ذلك، ثم سقط مغشياً عليه. وبعد ذلك قام رجال الشرطة بتكبيل يديه بالأغلال ثم نقلوه إلى المستشفى لعلاجه في قسم الطوارئ، وظل محتجزاً لمدة ٢٥ ساعة ثم أُخلي سبيله ووُجهت إليه تهمة التعدي على رجال الشرطة بإهانات لفظية.

ويُذكر أنه سبق إلقاء القبض على شريغي في يونيو/حزيران ١٩٩٢ بدون سبب واضح، وورد أنه قد كبلت يديه ثم أُلقي به من سلالم بيته لمسافة أربعة طوابق. وفي سيارة الشرطة التي اقتادته إلى مركز الشرطة جلس أحد الضباط فوق عنقه حتى كاد يقتله خنقاً. كما دأب الضباط على توجيه إهانات عنصرية له فضلاً عن لكمه في بطنه.

وفي تلك المرة أُطلق سراح شريغي بعد أن ظل في الحجز ١٩ ساعة، ووجهت إليه تهمة مقاومة السلطات أثناء القبض عليه وإهانة رجال الشرطة. وقد لحقت به إصابة مستديمة في أعصاب يده اليمنى من جراء المعاملة التي لقيها، وتم تصنيفه رسمياً باعتباره من المصابين بعجز جزئي.

وفي وقت لاحق من نفس الشهر، قدم شريغي إلى محكمة بونتواز شكويين من المعاملة السيئة التي تعرض لها. وتلقت منظمة العفو الدولية من المحكمة تأكيدات بأنه سيتم التحقيق في ادعاءات سوء المعاملة، ولكن لم يتم استجواب شريغي مطلقاً، وفي إبريل/نيسان، قرر المدعي العام عدم اتخاذ أية اجراءات أخرى بخصوص الشكاوى. وقد مثل شريغي للمحاكمة في ١٧ مايو/أيار ١٩٩٣، بدون حضور محام للدفاع عنه، وحُكم عليه بالحبس لمدة شهر بتهمة إهانة رجال الشرطة ومقاومتهم أثناء القبض عليه. □

الجزائر

## قوات الأمن تقتل مئات النشطاء

استمر تصاعد أعمال العنف السياسي في الجزائر منذ تجديد حالة الطوارئ في فبراير/شباط.

ففي غضون الشهور السبعة الأولى من هذا العام، قتلت قوات الأمن ما لا يقل عن ٣٧٠ ممن زُعم أنهم معارضون إسلاميون متشددون. ويبدو أن كثيراً من هؤلاء القتلى سقطوا أثناء اشتباكات مسلحة، ولكن يحتمل أن يكون بعضهم قد لقي مصرعه نتيجة إفراط قوات الأمن في استخدام الأسلحة المفضية إلى الوت، بينما راح آخرون ضحية إعدامات خارج نطاق القضاء، على ما يبدو.

كما شهدت نفس الفترة تزايد أعمال القتل المتعمد والمدبر للمدنيين على أيدي الجماعات الإسلامية المسلحة، حيث قُتل ما لا يقل عن ٧٥ مدنياً، كان من بينهم أعضاء في سلك القضاء وفي هيئات حكومية فضلاً عن صحفيين ومثقفين عرفوا بأفكارهم العلمانية. كما قُتل ما يزيد عن ٧٠ من رجال الشرطة وأفراد قوات الأمن.

هذا، ولم تعلن أية جماعة إسلامية مسلحة حتى الآن مسؤوليتها عن أي عمل من أعمال القتل بذاته، ولكن ممثلي بعض هذه الجماعات في الخارج، بما في ذلك ممثلي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» المحظورة، أصدروا بيانات تحض على القيام بمثل هذه الهجمات ضد المدنيين.

ومن جانبها، تعرب منظمة العفو الدولية عن إدانتها لجميع أعمال القتل المتعمد للمدنيين على أيدي جماعات المعارضة، كما تعرب بالمثل عن شجبها لما تقوم به القوات الحكومية من إعدامات خارج نطاق القضاء، وتدعو المنظمة إلى توقف أعمال القتل التعسفي. □

المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

# جماعات حقوق الإنسان تتصدر الساحة

**لا غرو أن «المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة»، الذي عقد في يونيو/حزيران في فيينا وحضرته وفود رسمية تمثل نحو ١٨٠ دولة، كان مناسبة لأكبر تجمع من نوعه للمنظمات المعنية بحقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم، واستطاعت هذه المنظمات بذلك أن تخطف الأنظار في فيينا.**

فقد احتشد ما يزيد عن ١٥٠٠ من المنظمات غير الحكومية لحضور المؤتمر الدولي ومن قبله منتدى المنظمات غير الحكومية الذي استغرق ثلاثة أيام. وأضفت هذه المنظمات الحماس والحرارة على المشهد الذي كانت تعوزه الحيوية والدفء، كما أثبتت أنها أكثر قدرة على المجاهرة بالدفاع عن حقوق الإنسان من أعضاء الوفود الحكومية.

وعندما مُنع الدلاي لاما من إلقاء خطاب في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، استجابة لضغوط الحكومة الصينية، بادرت المنظمات غير الحكومية بدعوته إلى التحدث أمام وفودها، كما قوبل بترحاب حار في مركز منظمة العفو الدولية الذي أقيم على بعد خطوات من مقر المؤتمر الرسمي.

وما أن اتخذ مندوبو المجلس العسكري الحاكم في ميانمار (بورما) أماكنهم في قاعة المؤتمر الرئيسية، حتى سارع نشطاء منظمة العفو الدولية وممثلو المنظمات غير الحكومية في البلدان الأسيوية المطلة على المحيط الهادي بارتداء أقنعة تحمل صورة الزعيمة البورمية السجينة أونغ سان سوكي الحاصلة على جائزة نوبل للسلام، وفي مشهد من أكثر المشاهد التي حفلت بها القاعة الرئيسية إثارة، أعرب أحد رجال الأمن التابعين للأمم المتحدة عن تذمره وطلب من المحتجين أن يمدوه هو الآخر بقناع.

ونتيجة العمل الشاق الذي نهض به فرع منظمة العفو الدولية في النمسا أن كان للمنظمة حضور مرموق للغاية سواء داخل المؤتمر أو في أرجاء مدينة فيينا بأسرها، مما يُلتمس معه العذر للمندوبين الذين زاروا مقر المؤتمر «بمركز النمسا» للمرة الأولى لو ظنوا أنهم ضلوا الطريق، فقد كان في انتظار الزائرين على الطريق المؤدي إلى المركز خمس لافتات ضخمة تحمل كل منها عبارة «عالمنا، حقوقنا، منظمة العفو الدولية».

وقد ملأت ملصقات منظمة العفو الدولية شتى أنحاء العاصمة النمساوية، كما انتشرت مطبوعات منظمة العفو الدولية في عربات مترو الأنفاق بالمدينة.

وعشية افتتاح المؤتمر، عكف مئات من متطوعي منظمة العفو الدولية على العمل طوال الليل لوضع ملصق ضخم مؤلف من بطاقات مختلفة في ميدان «ستيفانزبلاتز» التاريخي في قلب مدينة فيينا. كما شاهدت جموع الجماهير وممثلو الصحافة العالمية الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، بيير سانيه، وهو يقف وسط الخليط الهائل من الملصقات ويلقي كلمة مؤثرة يطالب فيها حكومات العالم باتخاذ أجراءات عاجلة لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان.

وعلى مقربة من مقر المؤتمر، وفي أحد الشوارع المزدحمة في قلب المدينة انتشر متطوعو منظمة العفو الدولية مشكلين شبكة «تحرك عاجل» نظمها فرع ألمانيا. وعلى مدار الأسبوعين التاليين تم جمع آلاف المناشدات التي وقعها المارة في شوارع فيينا، ثم أرسلت إلى ٢٥ حكومة نيابة عن أولئك الذين يتهددهم خطر وشيك بالتعرض للتعذيب أو الموت أو «الاختفاء».

وفي المسيرة التي نظمتها جماعات حقوق الإنسان في الطريق المؤدي إلى المؤتمر، قام حوالي ٤٠٠ متطوع بحمل رسوم مظللة، صممها فرع منظمة العفو الدولية في بريطانيا، وكان كل منها يمثل صورة واحد ممن «اختفوا».

وقد علق بيير سانيه على أعمال المؤتمر بقوله «علينا أن ننظر إلى ما هو أبعد من مؤتمر فيينا، وأن نعمل بقوة أكبر من أجل ظهور حركة عالمية راسخة تُعنى بحقوق الإنسان وتشكل إحدى الضمانات الرئيسية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها مستقبلاً. وقد غُرست بذور هذه الحركة في فيينا».

تم عرض أكثر من ربع مليون بطاقة بريدية في ميدان ستيفانزبلاتز

تايلند

## لايزال هناك مفقودون

دعت منظمة العفو الدولية حكومة تايلند إلى إيضاح مصير ما لا يقل عن ٢٠ شخصاً لايزالون مفقودين منذ أكثر من عام، عقب الإجراءات العنيفة التي اتخذتها السلطات لمواجهة المظاهرات المؤيدة للديمقراطية والتي اندلعت في بانكوك في مايو/أيار ١٩٩٢، حيث قتلت قوات الأمن ما لا يقل عن ٥٢ شخصاً وجرحت حوالي ٧٠٠ شخص آخر. ومن ناحية أخرى أحجمت القوات المسلحة التايلندية عن التعاون بشكل كامل في الجهود الرامية إلى العثور على من فُقدوا منذ المظاهرات الضخمة التي كانت تحتج على تعيين رئيس وزراء غير منتخب هو الجنرال سوتشيندا خرابرايون.

وقد استقال الجنرال خرابرايون من منصبه في وقت لاحق من نفس الشهر، بعد أن أصدر مرسوماً بالعفو عن القوات المسلحة التي استخدمت أثناء الاضطرابات. ومن شأن هذا المرسوم أن يحول دون مقاضاة المسؤولين عما ارتُكب من انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء المظاهرات.

المملكة المتحدة/أيرلندا الشمالية

## محاكمات جائرة في محاكم ديبلوك

**تُنظر قضايا الجرائم الأمنية في أيرلندا الشمالية أمام المحاكم المعروفة باسم «محاكم ديبلوك»، التي يتولى الحكم فيها قاض واحد ولا توجد بها هيئة محلفين، كما تطبق فيها معايير مخففة بالنسبة لقبول الأدلة ويجوز إصدار قرار بالإدانة ضد من يصر على التزام الصمت خلال الاستجواب أو المحاكمة. وفضلاً عن ذلك، يجوز حرمان المعتقل بموجب قانون الطوارئ في أيرلندا الشمالية من الاتصال بمحاميه لفترات متعاقبة مدة كل منها ٤٨ ساعة، ويسري ذلك على الفترات التي تُجرى فيها جلسات الاستجواب.**

وقد مثل خمسة شبان، عُرفوا باسم «شبان بيتشاونت الخمسة»، للمحاكمة أمام إحدى «محاكم ديبلوك» في مايو/أيار ١٩٩٣، بعد أن ظلوا محتجزين عامين ونيف، ووجهت إليهم تهمة قتل ضابط شرطة في عام ١٩٩١، وهي العملية التي نُسبت مسؤوليتها إلى «الجيش الجمهوري الأيرلندي». وقد زعم المتهمون أنهم عوملوا معاملة سيئة أثناء احتجازهم في عزلة تامة عن العالم الخارجي، كما أجبروا على التوقيع على «اعترافات» زائفة، شكلت فيما بعد الدليل الوحيد ضدهم.

وفي ٥ يوليو/تموز برأت المحكمة أحد المتهمين الخمسة من جميع التهم الموجهة إليه، بعد نظر الأدلة على بطلان «الاعتراف». وفي نفس اليوم أُسقطت تهمة القتل عن باقي المتهمين الأربعة، بعد أن وافقوا على عرض قضائي بإخلاء سبيلهم فوراً إذا ما أقروا بإدانتهم بتهمة أخرى أخف، وهي «نقل معلومات يرجع أنها كانت ذات فائدة للإرهابيين». ولو لم يوافق المتهمون الأربعة على هذا العرض لكان من المحتمل بقاؤهم في الحجز قرابة عام آخر حتى يتم الحكم في قضاياهم.

ومن ناحية أخرى، شهدت الفترة من يناير/كانون الثاني ١٩٨٩ إلى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ محاكمة ٤١ شخصاً آخر أمام «محاكم ديبلوك» في قضايا تتعلق بقتل جنديين بريطانيين بالرصاص، وذلك عقب اعتداء حشد غاضب من الجماهير عليهما بعدما اقتحما بسيارتهما منطقة كيسمنت بارك في غرب بلفاست أثناء تشييع جنازة أحد أعضاء «الجيش الجمهوري الأيرلندي» في عام ١٩٨٨ . وقد أجريت ثماني محاكمات، أدين خلالها ٢١ شخصاً بتهم شملت احتجاز أفراد دون وجه حق، والتسبب في أضرار بدنية جسيمة، ومن بينهم خمسة أشخاص يقضون حالياً أحكاماً بالسجن مدى الحياة بتهمة القتل، رغم أنه لم يُنسب إلى أي منهم إطلاق الرصاصات القاتلة على الجنديين.

وقد اتسم كثير من محاكمات قضية كيسمنت بارك بالجور، حيث حُرم المدعى عليهم من الاتصال بمحاميهم، ولم يسمح للمحامين بحضور جلسات التحقيق، ولم يُتح للدفاع نفس ما أتيح للادعاء من فرص الاستعانة بالأدلة والخبراء، كما استندت حجة الادعاء في المقام الأول على أدلة مستقاة من اعترافات مشكوك في صحتها. وبالإضافة إلى ذلك، طبق في هذه القضية بشكل فضفاض ومتناقض مبدأ «الهدف المشترك» والذي كان يقتضي إثبات أن المتهمين كانوا ضالعين في خطة لارتكاب جريمة القتل. هذا وقد كتب منظمة العفو الدولية إلى حكومة المملكة المتحدة في مايو/أيار لحثها على إجراء تحقيق مستقل بخصوص الأحداث والملابسات السابقة التي بلغت ذروتها بمقتل الجنديين، وكذلك على إعادة النظر في قضايا جميع من أُدينوا. وحتى نهاية يونيو/حزيران لم تتلق منظمة العفو الدولية أي رد.

• انظر: المملكة المتحدة/أيرلندا الشمالية: بواعث القلق بشأن معايير المحاكمة العادلة في محاكمات «كيسمنت بارك»

جنوب إفريقيا

## توجيه تهمة القتل إلى ضابط شرطة

**في إجراء قلما يحدث، أعلن المدعي العام في ويتوترسراند في يوليو/تموز أنه يعتزم إحالة ضابط شرطة برتبة ملازم أول إلى المحاكمة بتهمة قتل بيثويل مافومولو، الذي لقي مصرعه في الحجز في عام ١٩٩٠ . وسوف تُنظر القضية أمام المحكمة العليا.**

**وجاء قرار الإحالة في أعقاب حملة شنها أفراد عائلة مافومولو ومحاموه ودعاة حقوق الإنسان، الذين ناضلوا على مدى أكثر من عامين لإقناع السلطات بتوجيه الاتهام إلى ضابط الشرطة الذي نُسبت إليه مسؤولية قتل مافومولو.**

**والمعروف أن سلطات جنوب إفريقيا نادراً ما تلجأ إلى إيقاف أو مقاضاة ضباط الشرطة الذين يُشتبه في قيامهم بتعذيب أو قتل المعتقلين أثناء احتجازهم، على الرغم من الادعاءات المتكررة بوقوع مثل هذه الانتهاكات.**